بطاقة تقديمية لمنصب: رئيس مصلحة الشؤون القانونية
(قسم مراقبة التدبير والشؤون القانونية)

مهام المنصب:

- المساهمة في تعزيز منظومة الحكامة، من خلال تتبع والوقاية من المخاطر القانونية.
- السهر على مسك وتحيين المعطيات المتعلقة بوضعية أعضاء لجنة التوجيه والمراقبة.
- ضمان أرشفة وحفظ وتأمين الوثائق والمراجع القانونية ومحاضر أجهزة الحكامة.
- المساهمة في التحضير لاجتماعات هيآت الحكامة.
- التنسيق مع مصالح الوزارة المكلفة بالمنازعات والشؤون القانونية، ولا سيما الوكالة القضائية للمملكة؛
- تنسيق استغلال نظام التدبير الإلكتروني للوثائق، مع السهر على تتبعها وحفظها وتأمينها؛
- تأمين الوضعية القانونية للمؤسسة، ومواكبة برامجها ومشاريعها الاستراتيجية، بما يحد من المخاطر القانونية ويدعم الحكامة الجيدة وحسن التدبير.
- تقديم الاستشارة والمواكبة القانونية لفائدة إدارة المؤسسة ومختلف مصالحها بتنسيق مع الخبراء المعتمدين في هذا المجال.
- دراسة ومراجعة الاتفاقيات والعقود والشراكات، وضمان انسجامها مع الإطار القانوني والتنظيمي.
- إرساء منظومة فعالة لليقظة القانونية والتنظيمية.
- تتبع المستجدات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بأنشطة المؤسسة وتحليل آثارها.
- المساهمة في تدبير المخاطر القانونية ضمن خارطة المخاطر، بتنسيق مع مصلحة مراقبة التدبير.
- اقتراح إجراءات وقائية وتصحيحية للحد من المخاطر القانونية.
- إعداد وتحيين كراسة المساطر في الشق المتعلق باختصاصات مصلحة الشؤون القانونية.
- المساهمة في إعداد استراتيجية المؤسسة، وتتبع تنفيذها وفق مقررات لجنة التوجيه والمراقبة.
- تمثيل المؤسسة وتتبع الملفات والمنازعات القضائية، بتنسيق مع المحامين والجهات المختصة.
- إعداد مذكرات الدفاع والتنسيق مع المحامين والمتدخلين القانونيين.
- تتبع النزاعات والملفات القضائية التي تكون المؤسسة طرفا فيها.
- اقتراح آليات وقائية للحد من تكرار النزاعات.
- إعداد وتتبع مؤشرات الأداء ولوحات القيادة، وإنجاز التقارير الدورية حول أنشطة المصلحة.
- الإشراف على تتبع وتقييم الأداء الفردي والجماعي لموظفي المصلحة وفق منطق النتائج والنجاعة.

كفاءات وقدرات المرشح:

- تكوين عال في القانون.
- خبرة في الصياغة القانونية وتدبير النزاعات.
- إلمام بالتشريع المنظم للمؤسسات العمومية.
- قدرة على التحليل القانوني والاستنتاج.

المهارات:

- القدرة على التحليل والتركيب والاستنتاج.
- التحلي بروح المسؤولية والموضوعية.
- الدقة القانونية.
- مهارات التفاوض القانوني.
- حسن التواصل والقدرة على الإقناع.